رأي القدس

درس في «الوطنية» للمذيعين والمذيعات العرب

■ الغارات الاسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة والحصار الخانق الذي تمارسه الدبابات المحتشدة على المعابر والحدود استعدادا للاجتياح، فضحت الغطرسة الاسرائيلية امام العالم بأسره، واظهرت حقيقة المعاناة التي يواجهها الفلسطينيون العزل في ظل هذه الممارسات اللاانسانية.

الحكومات الغربية التي ساندت وتساند الدولة العبرية وتتستر على جرائمها، باتت تواجه هذه الايام حرجا كبيرا، بسبب نقل محطات التلفزة المستقلة للجرائم الاسرائيلية في حق المواطنين والعقوبات الجماعية التي تفرض عليهم، تحت ذريعة الافراج عن الجندي المخطوف، وكلما زاد أمد الحصار، واتسع نطاق الغارات، كلما ازداد الغضب الشعبي ضد الاسرائيليين وآلتهم العسكرية الجبارة التي تستخدم في ترويع الفلسطينيين وتجويعهم.

مساء امس الاول عرضت القناة الرابعة المستقلة في التلفزيون البريطاني تقريرا اخباريا مرعبا يعكس معاناة الفلسطينيين، والغارات الاسرائيلية التي تستهدفهم وترهب اطفالهم، وتدمر محطات الكهرباء والماء، وتحول حياتهم الى جحيم لا يطاق.

المذيع البريطاني الشهير جون سنو استضاف بعد التقرير نائب السفير الاسرائيلي، لكي يطرح وجهة نظر حكومته تجاه ما ورد فيه من مناظر مرعبة، وقد حاول الدبلوماسي الاسرائيلي جاهدا ان يبرر هذه الجرائم بالتركيز على حكومة «حماس» وتحميلها المسؤولية عما يجري، فانبرى له المذيع البريطاني متسائلا، عما اذا كان يعتبر هذه الممارسات من قبل دولة «متحضرة» ارهابا، فراوغ الدبلوماسي الاسرائيلي، وقال ان قوات بلاده تتحلى باعلى درجات ضبط النفس ولا تعرض المدنيين للخطر، فرد عليه المذيع نفسه بالقول وما علاقة ضبط النفس والجندي المخطوف بنسف محطة كهرباء وحرمان مليون ونصف المليون شخص منها، فقال الدبلوماسي ان نسف محطة الكهرباء جاء بسبب منع الخاطفين من تهريب الجندي الاسرائيلي المخطوف الى الخارج، فرد عليه بالقول ان وجود الكهرباء يمنع التهريب الذي تخشاه، لان من يريد تهريب الجندي يحتاج الى الظلام الدامس لانجاز مهمته.

الحوار انقطع، بعد ان ابدى المذيع سنو امتعاضه وغضبه الشديدين من الدبلوماسي الاسرائيلي وردوده غير المنطقية وجرائم حكومته ضد الفلسطينيين العزل.

صحيح ان الفلسطينيين محاصرون في قطاع غزة والضفة الغربية، ويواجهون الجوع والحرمان اضافة الى الخذلان العربي، ومعظمهم يعيش على وجبة واحدة في اليوم، ولكن الصحيح ايضا ان الاسرائيليين باتوا محاصرين ايضا، وسيخرجون خاسرين من هذه المغامرة العسكرية الدموية في قطاع غزة، لانهم دمروا صورتهم في العالم، وفقدوا معظم ما تبقى لهم من تعاطف في اوساط الرأي العام الغربي الذي ساندهم دائما، والفضل في هذا الانجاز لا يعود الى الحكومات العربية وسفرائها ودبلوماسييها، ولا الى ذكاء السلطة الفلسطينية وبعثاتها الدبلوماسية ايضا، وانما الى المجموعة الفدائية الفلسطينية التي نفذت عملية هجوم نوعية ضد هدف عسكري محصن، وأسرت جنديا وهزت اسطورة الجيش والمخابرات الاسرائيلية التي جرى تقديمهما دائما على انهما الاكثر تقدما والاكثر دقة وتنظيما وكفاءة في العالم بأسره.

نتمنى لو ان هناك الكثير من المذيعين العرب الذين يتحلون بنزاهة وضمير المذيع البريطاني جون سنو، نتمنى ان تتحلى المذيعات والمذيعون العرب بجرأته عندما يستضيفون المسؤولين الاسرائيليين على محطاتهم، بدل اقدام بعضهم او بعضهن على تدليلهم والتعامل معهم برفق وكأنهم ضحايا وليسوا جلادين.

ندرك ان بعض هؤلاء لا يتردد في احراج المسؤولين الاسرائيليين اثناء المقابلات، ولكن هؤلاء قلة بل قلة القلة، اما الغالبية فهم من جماعة الرفق بالمسؤولين الاسرائيليين للأسف.

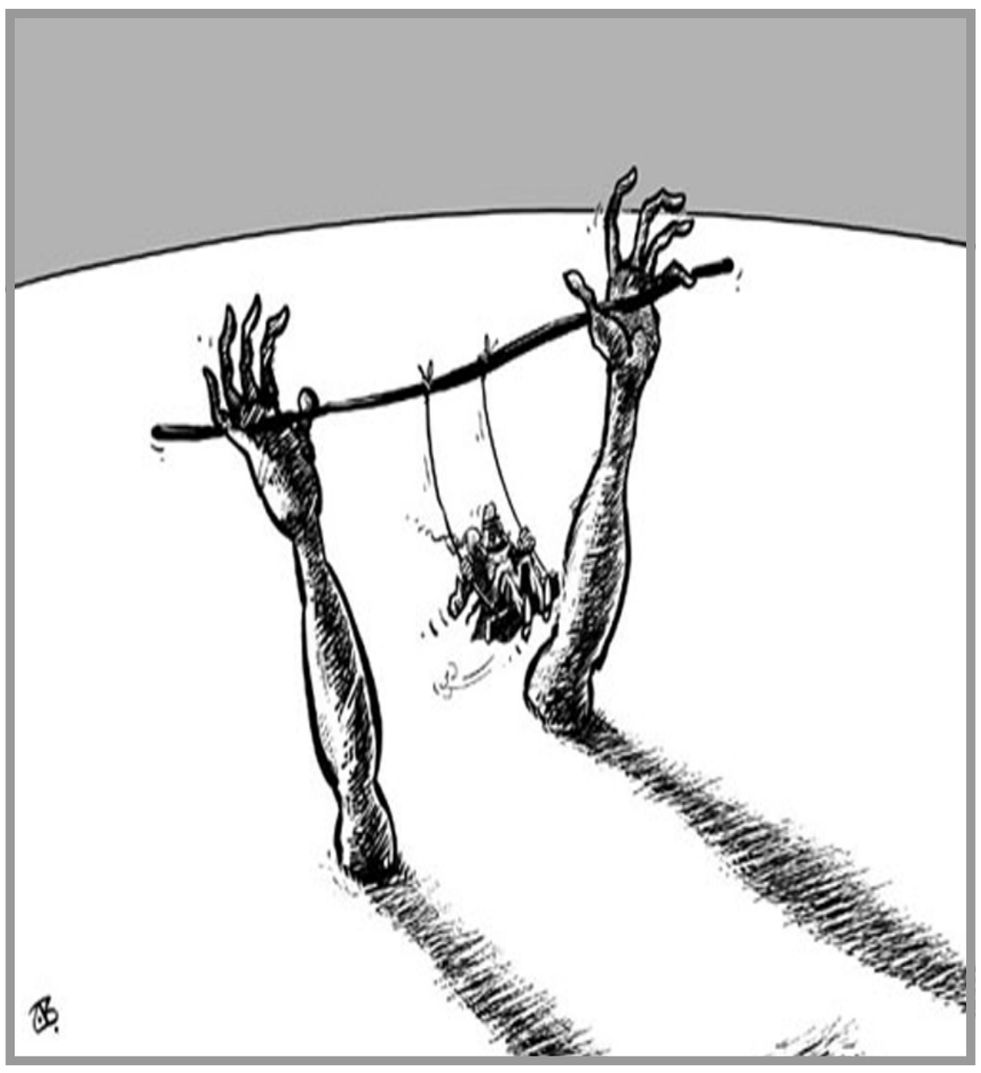

ما معنى أن ما هو ممنوع على العرب مباح لغيرهم؟

النظام الرسمي العربي يؤمرك الحلول ولا يعربها!

محمد عبدالحكم دياب *

■ اتصل بي الصديق قائلا لم أكن أتصور أن الأمر من قضايا التكتل والتضامن والوحدة بذلك الشكل المتشائم كما جاء في موضوع السبت الماضي، فهل يعقل أن يخلو القاموس السياسي السعودي من فعل وحد يوحد توحيدا؟ وهل فعلا النظام الرسمي العربي وجد لتكريس الانعزالية والفرقة بين العرب؟ قلت للصديق أنظر حولك، فالسعودية هي من أطلق تسمية «مجلس التعاون الخليجي» قطعا للطريق على أي تسمية أخرى من قبيل «اتحاد الخليج العربي»، وقد كان من المنطقي أن تطلق المملكة العربية السعودية على نفسها، عند تأسيسها، في مطلع ثلاثينات القرن الماضي «المملكة العربية المتحدة»، بعد أن انطلق بن سعود من الدرعية، في نجد، لضم الحجاز والإحساء إلى نجد، وضم ثلاثة أقاليم رئيسية في الجزيرة العربية، حتى لو كان بالقوة العسكرية، كان من المفترض أن يتخذ طابعا اتحاديا، لا يبقى على بنائه العشائري، كما هو عليه الوضع من تلك اللحظة وحتى الآن. ونسبت المملكة إلى عائلة بدلا من أن تنسب إلى كيان متحد، وهذا يكشف أن النزوع الانفصالي والانعزالي والعشائري المغلق نزوع أصيل في الذهنية الرسمية السعودية، ولهذا كانت هي رأس الحربة في تصفية المشروعات الوحدوية أو الاتحادية في المنطقة.

في ظل هذه الذهنية لا يتوانى النظام العربي الرسمي، عن تصفية نفسه بنفسه، وسواء كان يدري أو لا يدري، فإنه بذلك يفسح الطريق أمام «الصهينة» لتتحكم في مفاصل المنطقة، والنظام الرسمي العربي قد يكون النظام الإقليمي الوحيد في العالم الذي يسعى لأمركة وصهينة حلوله وتدويلها دون جهد حقيقي من جانبه لاستنباط حلول عربية لها، وتم وضع النظام الرسمي العربي في مواجهة التطلعات العربية، خاصة فيما بعد حرب الخليج الثانية، عندما فضل الأمركة والصهينة والتدويل على التعريب والأسلمة، وسمح بقيام تحالف دولي أخرج العراق من الكويت، وأبقى الأمريكان وحلفاءهم في المنطقة. ومنذ تلك اللحظة وانصار هذا النوع من الحلول شعروا بأنهم الأكبر والأقوى. والمشكلة ليست فيمن يقاوم الفكر القومي أو يعاديه إنما هي فيمن يحارب ويقاوم أي درجة من درجات التكتل والوحدة، حتى أن مناطق التجارة الحرة، بدعة التبعية الجديدة، تعوق وتوضع أمامها العراقيل إذا كانت بين العرب وللعرب، بينما تستجديها نظم الحكم إذا ما كانت من الغرب وللغرب، وتكون لها الأولوية والأفضلية إذا ما كانت في خدمة الدولة الصهيونية، في ظل تدني شديد في حجم التجارة البينية العربية، وحتى الآن لم تصل بعد إلى مستوى 10 %.

ما هو ليس حقا للعرب مباح لغيرهم، وتتعدد أمامنا أشكال التكتل والوحدة ومستوياتها، تبدأ بالتعاون التجاري أو الثقافي أو التعليمي، وتتطور إلى أشكال التحالف العصبوي المعروف بالكونفدرالي، أو الاتحاد اللامركزي الموصوف بالفيدرالي، أي قيام الكيان الاتحادي على سلطة مركزية، لها السيادة على الوحدات السياسية، التي تسيرها حكومات محلية تدير شؤونها العامة في الميادين المختلفة، وإذا كانت أوروبا الموحدة أقرب للشكل الأول فإن الولايات المتحدة تعبر عن الصيغة الثانية.. أما الاندماج فهو المستوى الأعلى، والنموذج اليمني هو النموذج الأوضح بين العرب، وكذلك كان النموذج المصري السوري، في الجمهورية العربية المتحدة، التي تم الانقلاب عليها في 1961. ومع احترامنا لأنصار دولة وادي النيل، ورغبتهم في إعادة صيغة العلاقة التي كانت قائمة تحت الاحتلال البريطاني، ونحن وإن كنا من أنصار وجود علاقة اتحادية بين مصر والسودان وبين أي بلد عربي وآخر، علينا ألا نقبل بالتشويه الذي حدث للعلاقات المصرية السودانية، والسبب الرئيسي وراء هذا التشويه هو تبعية السودان الاسمية لمصر، في الوقت، الذي كان فيه البلدان يقعان تحت الهيمنة الفعلية للبريطانيين، وما عرف بالإدارة المشتركة لم يكن حقيقيا، فالسلطة العليا في السودان كانت بيد حاكم عام بريطاني، وليس مصريا أو سودانيا، ولم تكن هذه الصيغة ترجمة صحيحة لأي علاقة اتحادية بين البلدين الشقيقين، بل كانت ترجمة لعلاقة استعمارية حقيقية استخدمت فيها مصر كمخلب قط.

وإذا كان العرب ممنوعين من التكتل والتوحد، فما هو سر قبول نظامهم الرسمي بهذا المنع والاستسلام؟، السر يكمن في طبيعة النخب الرسمية، فطبيعتها حصرت مهمتها في دائرة مصالحها الضيقة، وأغلب هذه المصالح غير مشروع ومجرّم، ومن يسعى لهكذا مصلحة لا يجد أمامه غير الاستجداء والتهافت، فيقبل بالتبعية طائعا مختارا، ومن يقبل بالتبعية ينسلخ عن أرضه ويتخلى عنه أهله. وأخطر أنواع هذا السلوك هو ذلك الذي يغلب الأيديولوجية الضيقة على المصلحة العامة، ومن هؤلاء إسلاميون يناهضون مشروع الوحدة العربية بالوحدة الإسلامية، ووضع كل تطلع من التطلعين في مواجهة الآخر، إلى أن ينتهي الموقف بالانفصال، لأن «تطبيق شرع الله» على شبر من الأرض، أهم من أي تكتل أو وحدة، ويزداد الأمر تعقيدا في التعامل مع النص الديني بقدر كبير من عدم المسؤولية والمراهقة، فعندما يكون الإسلام دين الأغلبية، يبثون في هذه الأغلبية شعورا بالخطر من أي جماعة تعتنق دينا أو عقيدة أخرى، وبالقطع فإن ذلك يهدد «السلام الاجتماعي»، وإذا ما كان الإسلام دين الأقلية، كانت المشكلة على مستوى آخر من التعقيد، فهناك من لا يقبل بالتعايش أو الاندماج، مع سعي دائم إلى تحويل المسلم إلى قنبلة موقوتة تثير قلق الأغلبية، غير المسلمة، وهنا يبدو الدين خطرا على التماسك الاجتماعي، ومهددا لوحدة التراب الوطني، والأولى في هذه الظروف هو طلب التمتع بالحقوق الثقافية والإنسانية، وكفالة حرية الاعتقاد والعبادة، والمساواة في المواطنة.

ولا يتوقف أمر عداء الفكر القومي العربي على جماعات دينية بعينها في الوطن العربي، هناك جماعات يسارية وليبرالية لا تكل من العمل على إقصاء حملة هذا التوجه بالكامل، ومع أن عبد الناصر ليس أول من رفع لواء الوحدة العربية، إلا أن الرغبة في تصفية الحساب معه جعلت منهم من يحارب عبد الناصر على جبهة العمل الوحدوي، ومعاداة أنصار ودعاة الفكر القومي العربي، ومن بين هؤلاء من بقي متأثرا بما قام به أسلافه من تأييد ومساندة عملية الإجهاز على الوحدة المصرية السورية، وليسمح لي القارئ بأن أشير إلى شيء ورد في كتابي «الثورة العربية المعاصرة»، ردا على حجة أن الانفصال جاء كرد فعل لسلبيات الوحدة، فذكرت أن من يملك القوة التي تمكنه من فصل إقليمين بالقوة العسكرية، كانت تتكون منهما الجمهورية العربية المتحدة، من يملك هذه القوة قادر على ما هو أدنى من ذلك وهو معالجة السلبيات، لكن كان كل ذلك تبريرا للانفصال، لأن الأخطاء لا تعالج بارتكاب جرائم أشد وأنكى.

ولأن التكتل والتضامن قوة فلا بد إحلال أيديولوجيات تشيع الهوان وتزكي التبعية وتنشر الدونية، وتقوم على التفتيت. والحرب الضروس ضد التطلع نحو التكتل والوحدة في المنطقة كشف لنا حجم الطابور الخامس المعادي لقيام علاقات إيجابية بين العرب، وهذا الطابور الخامس هو الذي يتبنى المخططات الصهيو غربية، وأخطر ما يجري حاليا هو عملية استغلال الديمقراطية في تفريغ المنطقة من كل عوامل القوة، وفي الحقيقة أن الديمقراطية مطلب شعبي وإنساني ملح، وبأنها الحل السحري لكل المشاكل، ولا بأس في ذلك، لكن كيف تكون حلا سحريا، بينما توظف لصالح الهيمنة الصهيو غربية على المنطقة ومادة لتبرير الحروب والتطهير العرقي في فلسطين والعراق. ووسيلة لتثبيت الاستيطان والاحتلال. وهنا نشأت مشكلة التناقض بسبب عملية التلاقح والتخصيب الذي يجري لها في المنطقة العربية، وهو ما جعلها مرفوضة من النظام الرسمي العربي، ومصادر عليها من المنظومة الصهيو غربية، فتقوية الأمة ليست في وارد هؤلاء، ونصرة المستضعفين ليست على جدول أعمالهم. والمراد هو نشر ديمقراطية تنزع الهوية، وتصفي الوجود، وعليه ليست التطلعات الوطنية والقومية هي التي مأزق، كما يتصور البعض، بل الديمقراطية هي التي تواجه مأزقا خطيرا، لأن أي كفاح ديمقراطي ينفصل ويعادي تطلعات الأمم والشعوب، يحكم على نفسه بالذبول والموت، خاصة في ظل مقايضة غير عادلة، فالانتخابات النزيهة (إذا ما حصلت) والبرلمان السليم، وتداول السلطة لا تعمل عملها في وطن غير حر. هذه المقايضة خادعة، فلا الانتخابات ولا البرلمان ولا التداول السلمي للحكم يصلح للمقايضة على الهوية أو يبرر القبول بالاستيطان والاحتلال، أو يرفض التكتل والقبول بالتخلف وحياة «الكانتونات» ونظام القطيع للتعامل مع البشر.

من الصعب أن تجد «ديمقراطيا» وحدويا، ولا ديمقراطيا يتحدث عن تحرير الأرض، أو عن محاربة الفقر، أو مقاومة الفساد، أو بناء دول قوية، أو بناء كتل اقتصادية وسياسية وعسكرية، والحل المطلوب لا يمكن تحقيقه إلا بالنظرة إلى داخل الوطن والتعامل مع قواه وأبنائه، باعتبارهم القوة الضاربة الحقيقية، وإعادة بناء الوطن على قواعد جديدة تمكن كل فصيل أو فريق أو جماعة من مراجعة ما مر بها من تجارب، وتتعلم من أخطاء الماضي، وتتحسب للحاضر، وإنهاء مرحلة التصادم المفتعل بين التطلعات، فالمثل العليا التي جاءت بها الأديان لا يمكن لها أن تصطدم بالتطلعات المشروعة للأمم والشعوب، وعلى الجميع الاحتكام إلى الثوابت الوطنية، وعلى كل طرف وطني، ما لم يتصهين، أن يعي أنه في حاجة إلى الآخر، لأنه شريك الوطن والمستقبل، ولا يجب أن يستمر أي منا، خاصة المخضرمين، أسرى ثقافة الحملات والتشويه التي غلبت الأكاذيب على الحقائق، واعتقد أن متابعة الصورة الراهنة قد تفسر ما وقع فيه الكثير منا، فكما نعت الفكر القومي العربي في السابق بالعنصرية، فها هي الدائرة تدور على الفكر الإسلامي، وجعلوا منه مرادفا للإرهاب، وهذا قد ينبه الجميع إلى أن المنظومة الصهيو غربية لا تستثني أحدا، فالقومي مرفوض، والإسلامي محظور، والوطني محاصر، واليساري مضطهد، وحتى لو كان كل هؤلاء ديمقراطيين ما قبلت بهم المنظومة الصهيو غربية، وإلا كانت قبلت بحماس التي جاءت إلى السلطة بانتخابات ديمقراطية سليمة. فالمنظومة الصهيو غربية لا تريد العربي إلا عدما.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

«العراق الجديد» درع للدفاع عن أمن المواطن الامريكي!

هيفاء زنكنة *

■ في آخر خطاب له قبل غزو العراق، وبعد ان قارب عذر العثور على اسلحة الدمار الشامل على التبخر، تحدث رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بحرقة قلب وبعينين دامعتين عن محنة الاربعة ملايين عراقي في المنفى، عن معاناتهم وكيف ستؤدي الحرب الى تحقيق آمالهم في العودة والاستقرار. تجاهل توني بلير السائر على خطى بوش، يومها، كل النداءات العالمية والمحلية الصادرة من قبل منظمات انسانية وحقوقية وقانونية محذرة من عواقب شن الحرب على شعب عانى الامرين من الحروب والحصار والقمع السياسي، وما قد تؤدي اليه الحرب من نتائج لا تحمد عقباها. كما تجاهل توني بلير نداء وقعه مئة مثقف واكاديمي وباحث عراقي، يعيشون في المنفى منذ عقود بسبب القمع السياسي، مناشدين اياه الا تشن الحرب على الشعب العراقي خوفا وحرصاً على أهلنا وشعبنا ووطننا من حرب ستؤدي الى اسالة الدماء وتدمير الوطن فضلا عما ستسببه من خطر على سلام المنطقة والعالم ومنح اسرائيل قوة اضافية لقمع وارهاب الشعب الفلسطيني. وقام وفد منهم بتسليم النداء الى توني بلير في شباط/ فبراير 2003.

تجاهل توني بلير النداء الداعي الى عدم شن الحرب، كما تجاهل نداء الصليب الاحمر الدولي ومنظمة اوكسفام ومجلس الكنائس البريطاني ومنظمة العفو الدولية ومنظمة اليونسيف واليونسكو وعريضة علماء الاثار البريطانيين المحذرة من نهب الاثار وتهديمها والاساتذة الجامعيين المطالبين بحماية الجامعات والمكتبات، واختار، بانتقائية تتماشى مع السياسة الامريكية التوسعية، ان يقرأ رسالة واحدة كتبتها (طالبة عراقية عبر البريد الالكتروني تساند فيها قوات التحالف في عملية تحرير العراق من الدكتاتورية) حسب موقع تلفزيون نحو الحرية الذي بدأ بثه يوم 9 نيسان/ ابريل 2003. وتتصدر الموقع المذكور صورتا بوش وبلير وخطاباهما الموجهان (الى المواطنين العراقيين يوم تحرير العراق)!

لقد تقاطعت مصلحة بناة الامبراطورية (الديمقراطية) مع مصلحة بعض العراقيين وسذاجة البعض الآخر لتعميد الغزو والحرب والاحتلال. هذا لا يعني اطلاقا انكار حق المغترب والمنفى في العودة الى الوطن بل بالعكس ان من اولويات حقوق الانسان، التي يجب ان تكون واحدة للجميع في كل مكان في العالم وليست حكرا على المواطن الامريكي او البريطاني، توفير المناخ الملائم والحرية والاستقرار والطمأنينة لكل المواطنين وتشجيع عودة المنفى الى بلده. انطلاقا من هذه البديهية واستنادا الى وعود ادارة الاحتلال والعراقيين الذين تقاطعت مصالحهم معها، هل عاد المنفيون الى وطنهم؟

كلا. مازال المنفيون، مهما كان عددهم الحقيقي، يعيشون في المنفى. الادهى من ذلك هو ضيق حجم المنفى لاستقباله آخرين ممن رفضوا، على الرغم من كل عذاباتهم في ظل النظام السابق والحصار الجائر، مغادرة الوطن، مفضلين البقاء خدمة للمواطنين وتجنبا لذل الغربة وقسوتها. من بينهم الاطباء واساتذة الجامعات والمهندسون الذين عاشوا برواتب لا تزيد عن البضعة دولارات شهريا بل وعمل عدد منهم في مهن اخرى اضافة الى تخصصهم لسد الحاجة المعيشية.

تشير احصائية امريكية حديثة الى ان العراق اصبح يحتل المرتبة الثالثة في تصدير المهاجرين بعد فلسطين وافغانستان. كما ذكرت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية احصاءات عن هجرة 75 الف عراقي بعد سقوط النظام الى خارج البلد هربا من الاوضاع الامنية المتردية في حين تعاني قرابة العشرين الف عائلة عراقية من التهجير القسري الداخلي من مناطق سكناها بسبب أعمال العنف.

وقد انتقدت منظمة العفو الدولية موقف الحكومة الأردنية من قضية اللاجئين القادمين من العراق وعدم السماح لهم بدخول أراضيها. وطالبت المنظمة في تقرير أصدرته مؤخراً الحكومة الأردنية بالسماح لهؤلاء اللاجئين بدخول أراضيها حتى يتم حل مشاكلهم. وأوضحت المنظمة أن بقاء اللاجئين في الصحراء منذ أكثر من عام ونصف العام، أمر غير مقبول، خاصة وان خروجهم من العراق كان مشروعاً بسبب تدهور الأوضاع الأمنية.

في الوقت نفسه، اعتقلت ادارة مطار اربيل الدولي خلال الستة اشهر الماضية اكثر من 130 شخصا حاولوا السفر لأوروبا بوثائق مزورة عبر المطار. وافاد مدير جوازات المطار في تصريح صحافي ان جميع المعتقلين هم من مناطق الوسط والجنوب. وإن المعتقلين حصلوا على وثائق سفر سويدية ودنماركية والمانية وفنلندية وان اغلبهم من الشباب والنساء، مشيرا إلى انه تم تسليمهم الى الامن العامة لإحالتهم الى المحاكمة.

وقد بلغ عدد المهاجرين العراقيين حدا دفع العديد من الدول المجاورة الى فرض اقسى الشروط على الوافدين اليها من العراقيين مما يعيد الى الاذهان ما كان العراقي يعانيه في فترة الحصار. والهجرة في (العراق الديمقراطي الجديد) لا تقتصر على مغادرة الوطن بل وتجاوزتها الى ظاهرة النزوح القسري بين المدن ومناطق المدن. وصار تشكيل اللجان المختصة بانشاء مخيمات للمهجرين قسريا من المناطق الساخنة (لاحظوا تبرعم مصطلحات العراق الجديد) سمة لا تستدعي الاستغراب. فها هي وكالات الانباء توزع خبرا عن بدء اللجان المختصة التي شكلها مجلس ادارة محافظة الديوانية بإنشاء مخيم نموذجي للمهجرين قسراً من المناطق الساخنة الى محافظة الديوانية وسيتم تزويدهم بمساعدات عينية ستوزع بين اكثر من 620عائلة في مركز المحافظة والاقضية والنواحي واكد المصدر بأن هذا الاجراء هو جزء من شعور مجلس ادارة المحافظة بمسؤوليته الانسانية تجاه هذه الفئة التي اجبرت على ترك مساكنها الاصلية واللجوء للعيش داخل مخيمات ! وفي خبر آخر نقرأ عن مطالبة اللجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية العليا المشكلة لمعالجة ظاهرة الترحيل القسري اللجنة الاقتصادية العليا من اجل اقرار مشروع بناء (احد عشر) مخيماً نموذجياً لايواء النازحين في محافظات العراق.

وقال مصدر في وزارة المهجرين والمهاجرين في تصريح صحافي «ان هذا المشروع ستنفذه منظمة الهلال الاحمر العراقية وباشراف وادارة ومتابعة وزارة المهجرين والمهاجرين خلال فترة 45 يوماً». وقال ستار نوروز المتحدث باسم وزارة الهجرة والمهجرين العراقية ان عدد النازحين بلغ 130386 أو 21731 أسرة. ووفقا لاحصاءات الوزارة فان عدد النازحين المسجلين قفز 30 الفا الشهر الماضي. وذكر مراسل فرانس بريس في مدينة اربيل ان قرابة 700 عائلة مسيحية توافدت خلال الاسابيع الاخيرة على بلدة عينكاوا، على بعد 4 كيلومترات من اربيل، قادمة من بغداد والموصل بعد ان تعرضت للتهديدات من جماعات مسلحة. وقد اضطر بعض المهجرين الى السكن في المقابر لعجزهم عن دفع ايجارات المساكن الباهظة.

هذا بعض ما يمر به أهلنا حاليا وهو التكلفة التي ندفع ثمنها لنحقق للشعب الامريكي والادارة الامريكية والبريطانية ما ارادته منذ البداية وهو الاحتلال والسيطرة على ثرواتنا وما يتردد يوميا على ألسنة قادتها أنفسهم أي سلامة وأمان الامريكي والبريطاني بعد دخول القوات الانكلو ـ امريكية وارهابها بانواعه الى العراق.

انه الثمن الباهظ الذي ندفعه بدماء ابنائنا تحت شعارات ووعود زائفة اطلقت بسخاء قبل الغزو مثل عودة المنفيين العراقيين المحرومين من الوطن. الشعارات التي خدعت حفنة من السذج واستغلها آخرون بدعوى تقاطع المصالح. وهو الثمن الذي ندفعه يوميا في الوقت الذي يتشدق فيه نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني باسم الادارة الامريكية قائلا: (إن الحرب في العراق ساهمت في الحيلولة دون وقوع هجمات داخل الولايات المتحدة منذ اعتداءات الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر عام 2001. انها ضربة قوية للإرهاب العالمي وخطوة صائبة أسهمت جزئيا في تجنيب الولايات المتحدة أي اعتداءات منذ خمس سنوات).

في الوقت الذي نذكر فيه ظاهرة الهجرة القسرية علينا الانتباه الى مسألتين. الاولى هي مسألة استخدام ارقام الهجرة القسرية داخل العراق للمتاجرة السياسية التي يراد لها أن تقرن بشبح حرب أهلية طائفية أو لأسباب أخرى مثل سرقة الاموال المخصصة للاجئين. كما تسعى هذه المتاجرات الى تغطية الجرائم المستمرة في تهجير مئات الآلاف من المدن المدمرة وكل المناطق التي قصفتها ودمرتها قوى الاحتلال في السنوات الثلاث الأخيرة. المسألة الثانية هي أن أية هجرة داخلية، عدا هجرة المتعاونين مع الاحتلال الى غيتو المنطقة الخضراء، هي بالأساس نتيجة الجريمة التي تمدها الميليشيات والطائفية بالحياة، وليست نتيجة احتقان مذهبي مزعوم بين ابناء شعبنا. أن (العراق الجديد) قد أصبح مرتعا للأجرام السياسي والتجاري ومصدرا للمنفيين والمهاجرين بسبب الاحتلال وبمسؤولية المتعاونين معه والمصرين على استبقائه على أرضنا.

* كاتبة من العراق

موساد عربي

حكم البابا

■ لا أفهم لماذا تم تضخيم خبر اكتشاف شبكة الموساد الاسرائيلي في لبنان إعلامياً بهذا الشكل والحجم المبالغ بهما، إلا على أنه محاولة عربية لدخول فضاء الاكتشافات العالمية وتسجيل احدها باسمهم، مثل اكتشاف نيوتن للجاذبية الأرضية، أو أينشتاين للنظرية النسبية، أو كريستوف كولومبوس للقارة الأمريكية، ولأنه لم تعد على الأرض العربية مؤسسات صاحبة فعالية ونشاط حقيقي إلا أجهزة المخابرات، ولأن المخابرات بسبب طبيعة عملها ليست قادرة على تقديم أي اكتشاف جديد للعالم في الطب أو الفلك أو الهندسة، واكتشافاتها لا تتعدى القبض على عصابات اللصوص والقتله، والعثور على شبكات ارهابية، والاعلان عن اكتشاف عناصر تجسس، والمساعدة في ايجاد أمكنة اختفاء صدام حسين وأبو مصعب الزرقاوي، فقد اعتبر الذي طبلوا وزمروا لاكتشاف عناصر شبكة الموساد الاسرائيلية في لبنان انجازاً عربياً يستحق الضجيج الإعلامي الذي أحاطوا به حدثهم.

بالنسبة لي وعلى عكس الاحتفاء الذي قوبل به هذا الاكتشاف الأمني إعلاميا لا أعتبره استثنائياً أو مفاجئاً أو مدهشاً، ولا يملك من الأهمية ما يجعله يستحق إحاطته بهذه الهالة من القداسة، كما لو أنه اكتشاف لسر الخلود، فكل ما قامت به هذه الشبكة من اغتيالات وتفجيرات، يقدمها على أنها شبكة متواضعة وبسيطة، لا قيمة لها إذا ما قورنت بخلايا الموساد الرسمية العلنية التي تعمل وتنشط جهاراً في وضح النهار، وتحت الشمس الساطعة، في كل أرجاء الوطن العربي، وعلى كامل أراضيه، وربما لنفس أسبابي لم يبد المواطن العربي اهتماماً كبيراً باكتشافها، ولم يشغل عقله بالتفكير بمدى إجرام جهاز الموساد الاسرائيلي، ولم يدفعه حتى فضوله الطبيعي ليتساءل عن الطريقة التي قبضت فيها أجهزة الأمن اللبنانية على عملاء الموساد الصغار في لبنان!

فبنظرة سريعة على ما يجري على الأرض العربية من أخفض سهولها إلى أعلى جبالها يمكن فهم الدور الحقيقي الذي يلعبه الموساد الاسرائيلي (وهو أبعد من تجنيده لبعض العناصر)، والعمليات الكبرى التي ينفذها (وهي أكبر من مجموعة تفجيرات)، والجرائم الخطيرة التي يرتكبها (وهي أهم من عدة اغتيالات)، فكل ما تقوم به السلطات العربية من تهشيم لمواطنيها، ومصادرة لحرياتهم، وإلغاء لآرائهم، واستيلاء على إرادتهم، وإفقارهم وإذلالهم وتجويعهم، ومقايضتها لعقولهم بمعداتهم، لا يمكن تفسيره خارج خطط الموساد، ولا يجوز النظر إلى كل الفساد العربي الذي يعتبر القانون الوحيد الساري ـ دون تجاوزات أو خرق ـ والذي يحكم كل المشاريع التي تنفذ على الأرض العربية بدون ارتباطه بالسياسات العليا للموساد، ولا يمكن قراءة وجود هذه المجموعة المركبة من الزعامات العربية، التي تختلف في كل شيء ولا تتفق إلا في دفاع كل منها عن كرسي الآخر بدون استراتيجية عليا للموساد. كنت بالتأكيد سأشارك الفرحين فرحهم فيما لو تم الكشف عن شبكة من شبكات الموساد الكبيرة التي تتحكم في سياسات العالم العربي، وتنفذ عملياتها علناً بدون حاجة لعلبة مكيف هواء مموه تنقل فيه متفجراتها، أو لدرج سري في طاولة تلفزيون تخبئ به أجهزة اتصالاتها المتطورة، أو لبدلات عسكرية مزيفة برتب صغيرة كونها المصدر الأساسي لهذه البدلات، وتملك كل الرتب، وجرائمها تتعدى اغتيال هذا أو تفجير ذاك، فكل سجن عربي أقيم بأمر من الموساد، وكل سجين قضية أو رأي أغلقت عليه الزنزانة بقرار من الموساد، وكل منفي عربي سفّر بالتعاون مع الموساد، أما أن يختصر الموساد بحفنة صعاليك، مع بعض عدة الشغل التجسسية التي تكاد تشبه عدة السحرة أو المشعوذين، واغتيالات لأشخاص تستفيد زوجاتهم من غيابهم أكثر مما يستفيد الموساد، فهي محاولة للتغطية عن الشبكات الكبرى الفعّالة، كمن يشغل موظف جمارك في مطار ببعض المهربات الصغيرة التي يحملها في جيبه، تمويهاً لحقيبة المخدرات الكبيرة التي يمسكها في يده!

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ

فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637

*email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk*

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN